والفجر، ١٩٨٣/٨/١٦؛ وهآرتس، ١٩٨٣/٨/١٨.

(٤٨) ميرون بينبنستي، **الضفة الغربية وقطاع غزة** (ترجمة ياسين جابر)، عمّان: دار الشروق، ١٩٨٧، ص ١٤٠.

(٤٩) الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(٥٠) انظر المقترحات الاسرائيلية للحكم الذاتي في **الجيروزاليم بوست**، ١٩٨٢/٢/٦، ص ١ ـ ٢؛ وكتّاب وشحادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(٥١) وفي هذا الاطار، أعلن وزير الخارجية الاسرائيلية آنذاك، اسحق شامير، عن «ان اسرائيل لم توقّع على اتفاقيتي كامب ديفيد لتترك الضفة والقطاع، بل وقّعت، في الأصل، لتبقى في هذه المناطق، ولا توجد قوّة في العالم قادرة على قطع صلتنا بها». انظر **الأرض**، العدد السادس، ١٩٨٢/١٢/٧، ص ٤.

(٥٢) بينبنستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١.

(٥٣) انظر كتّاب وشحادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ ـ ١٨.

(٥٤) انظر البند السادس من الأمر العسكري الرقم ٩٤٧. وانظر، كذلك، الموقف الاسرائيلي من قضايا الاراضي والمستوطنات في المناطق المحتلة وفق مشروع الحكم الاداري الذاتي في الجعفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠ ـ ٦٧.

(٥٥) كتّاب وشحادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٥٦) بينبنستي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(٥٧) نشير الى ان الخطة تحمل شارة دولة اسرائيل، وقام باعدادها فريق من ممثّلي وزارات الدفاع والداخلية والاسكان وأجهزة متخصّصة تتألف من سلطة الاراضي ومؤسسة الكهرباء وشركة المياه والاشغال العامّة والحكم العسكري والادارة المدنية ولجنة التخطيط.

(٥٨) للمزيد حول «حدود اسرائيل» واختلاف وجهات نظر القيادات والاحزاب الصهيونية والجماعات الدينية المتطرّفة، انظر د. عادل محمود رياض، **الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية والشركة المصرية للبطاعة والنشر، ١٩٨٢، ص ٣٤ وما بعدها.

(٥٩) لعلّ أصدق وصف لنظام الادارة المدنية هو في ما ذكره أمنون كابليوك من «ان الادارة المدنية هي سلطة عسكرية بثياب مدنية، تعالج أموراً غير عسكرية». انظر كابليوك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٦٠) يتجلّى ذلك بوضوح من خلال جملة المشاريع التي طرحتها القيادات والزعامات الاسرائيلية بخصوص المناطق المحتلة في مرحلة ما بعد الانتفاضة. انظر تفاصيل لتلك المشاريع، ولوجهات النظر المتباينة بشأنها، في الحلقات (من الثالثة الى العاشرة) المنشورة في **القبس**، الاعداد ١٣٤٢ و١٣٤٤ و١٣٤٦ و١٣٤٨ و١٣٥٠ و١٣٥٢ و١٣٥٤ و١٣٥٦، من كتاب «جولة في العقل السياسي الاسرائيلي» للدكتور اسعد عبدالرحمن ونوّاف الزرّو، **مصدر سبق ذكره**.